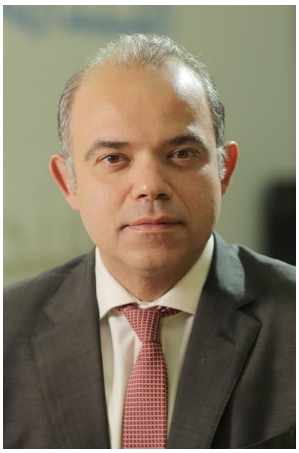

افتتاحية العدد
سوق الكربون الطوعية:
مبادرة رائدة نحو الحياد الكربوني

بقلم الدكتور/ محمد فريد

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية – مصر

لا يمكن أن ننكر التأثيرات المتصاعدة لتغير المناخ، وما تشير إليه الاتجاهات الحالية نحو حدوث تغييرات على مستوى الكوكب لا رجعة فيها. ومن أمثلة الظواهر المناخية التي يشهدها العالم حاليًا ارتفاع درجات الحرارة، والأحداث الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، التي تؤثر جميعها في النظم البيئية، والاقتصادات، ورفاهة الإنسان. إذ تحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) من أن تجاوز ١,٥ درجة مئوية من الاحتباس الحراري العالمي سيؤدي إلى عواقب وخيمة وواسعة النطاق، بما في ذلك زيادة الجفاف والفيضانات وموجات الحر، تلك التأثيرات غير الملاءمة للمجتمعات الضعيفة والنامية. علاوة على ذلك، توجد فجوة كبيرة في تمويل المناخ في البلدان النامية، مما يعوق قدرتها على التخفيف والتكيف مع هذه التحديات. فقد سلط تقرير للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١، الضوء على أن البلدان النامية، باستثناء الصين، ستحتاج إلى ما يقدر بنحو ٤,٣ تريليونات دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، للعمل المناخي لتحقيق أهداف اتفاقية باريس

ومع نمو الاهتمام العالمي بالعمل المناخي، ظهرت أسواق الكربون كإحدى الأدوات الرئيسة لتمويل جهود التخفيف والتكيف. فقد لعبت مصر، وهي دولة من الدول الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ دورًا رائدًا يحتذى به، حيث أنشأت هيئة الرقابة المالية (FRA) أول سوق منظمة طوعية للكربون (VCM). هذا النهج القائم بالأساس على احتياجات السوق يستهدف الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي (GHG)، ويشجع الممارسات المستدامة، ويقدم فرصًا كبيرة للبلاد. فبالنسبة لمصر، تقدم سوق الكربون الطوعية فرصًا لجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل الخضراء، ويسهل نقل التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن نجاح سوق الكربون الطوعية يعتمد على التنظيم القوي لتجنب ما يسمى بالغسل الأخضر، وضمان نزاهة عمليات تخفيض الانبعاثات

دور شهادات الكربون في تمويل المناخ في مصر

تعادل شهادة الكربون Carbon Credit طنًا واحدًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون المخفض أو المتجنب أو المحتجز، الذي تم التحقق منها من خلال مشروعات موثوقة. ويمكن تداول هذه الشهادات، بما يمكِّن المستثمرين من تعويض الانبعاثات التي يطلقونها عبر مشروعاتهم من خلال مبادرات لخفض الكربون في مجالات متعددة، مثل: الطاقة المتجددة أو التشجير. ويتوافق نهج شهادات خفض انبعاثات الكربون في مصر مع مبادئ رؤيتها لعام ٢٠٣٠، مما يسهل الاستثمار في الطاقة المتجددة، ويدعم تكيف المجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ

إطار تنظيمي قوي

تصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية طليعة الجهات التي عملت على إنشاء سوق الكربون في مصر، مما جعلها أول سوق منظمة لتداول الكربون. وتهدف هذه المبادرة إلى وضع مصر كمركز إقليمي لتجارة الكربون، كما أُعلن في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ. وتتضمن خطة عمل الهيئة العامة للرقابة المالية نهجًا متعدد المسارات، إذ تعمل الهيئة على تطوير البنية الأساسية اللازمة، والتوافق مع المعايير العالمية، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ويعتبر إقرار القوانين والتشريعات التي نصت على تداول شهادات الكربون كأدوات مالية أولى الإجراءات التي أدت إلى خلق بيئة منظمة لعمل المستثمرين؛ حيث تم إجراء عديد من التعديلات في لوائح سوق رأس المال لتحقيق هذا الهدف

الحوكمة وإمكانية الوصول

في يناير ٢٠٢٣، أنشأت الهيئة العامة للرقابة المالية لجنة سوق الكربون للإشراف على عمليات السوق. وتلعب هذه اللجنة - التي ضمت إلى عضويتها ممثلين من وزارة البيئة والبورصة المصرية وخبراء من القطاع الخاص - دورًا محوريًا في ضمان الشفافية والنزاهة في السوق. ومن المسؤوليات الموكلة إلى هذه اللجنة تحديد معايير تسجيل هيئات التصديق والتحقق، ومتطلبات الموافقة على سجلات الكربون الطوعية، واعتماد المبادئ العالمية لنزاهة شهادات الكربون

وإدراكًا للتكاليف المرتفعة لعمليات التصديق والتحقق في الأسواق النامية، عملت الهيئة على جعل أسواق الكربون أكثر سهولة للمطورين المحليين. وبالتعاون مع المجلس المصري للاعتماد، قامت الهيئة بتبسيط عملية الاعتماد لجهات التحقق والتصديق مع الحفاظ على المعايير الدولية. حيث تضمنت الأطر التشريعية التي وضعتها الهيئة، إصدار القرار رقم ١٦٣ لعام ٢٠٢٣، بشأن معايير قيد جهات التحقق والتصديق لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، وبهذا مكَّنت الهيئة الخبرة المحلية من لعب دور حيوي جنبًا إلى جنب مع الممارسات الدولية

بناء سوق قوية وشفافة

ركزت الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس البنية التحتية المحلية، وتعزيز الشفافية لدعم تجارة الكربون كما ذكر آنفا، بالتعاون مع البنك الدولي، حيث أصدرت الهيئة القرار رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٤، الذي يحدد معايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية لدى الهيئة. وتعتبر هذه السجلات ضرورية لإصدار وتتبع شهادات الكربون وضمان نزاهة السوق. وأكد القرار على مبادئ الحوكمة القوية، وخاصة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، لضمان مصداقية سوق مصر. ولتعزيز الشفافية بشكل أكبر، أصدرت الهيئة في مارس ٢٠٢٤ القرار رقم ٣١ لعام ٢٠٢٤، والذي أوضح بالتفصيل عملية قيد وشطب شهادات الكربون في سجلات البورصة المصرية. ويضمن هذا القرار إمكانية الوصول إلى المعلومات حول مشروعات الحد من انبعاثات الكربون، وأن تظل تجارة شهادات الكربون شفافة ونزيهة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر تقديم العقود الآجلة على شهادات الكربون للمستثمرين أدوات لإدارة المخاطر، وهي سمة فريدة من نوعها تميز بها سوق الكربون الطوعية في مصر

معيار عالمي للمحاسبة

في مارس ٢٠٢٤، قدمت الهيئة العامة للرقابة المالية محددات شاملة للمعالجة المحاسبية لشهادات الكربون، مما يوفر الوضوح بشأن متى يجب تصنيف هذه الشهادات كأصول غير ملموسة أو أدوات مالية. وتساعد هذه المحددات، التي تم تطويرها من خلال المشاورات العالمية، على مواءمة مصر مع الممارسات الدولية، ووضع معيار للأسواق النامية الأخرى

إطلاق وأهمية سوق الكربون الطوعية المنظمة في مصر

توجت الجهود سالفة الذكر جميعها بإطلاق أول سوق كربون طوعية منظمة في مصر في ١٣ أغسطس ٢٠٢٤. وقد مثل هذا الحدث إنجازًا كبيرًا لمصر، إذ أظهر قدرتها على دمج المعايير العالمية مع الخبرة المحلية. وشمل إطلاق السوق معاملات رئيسة، مثل تلك التي أجرتها شركة ISIS Food Industries وDALTEX، مما يشير إلى استعداد مصر للمنافسة على نطاق عالمي واسع

إن المبادرة الرائدة للهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير سوق الكربون الطوعية المنظمة هي حجر الزاوية في تنفيذ استراتيجية مصر لمواجهة تغير المناخ. ومن خلال معالجة التحديات التنظيمية، وتقليل الحواجز أمام المطورين المحليين، وضمان وجود معايير الشفافية، وضعت الهيئة العامة للرقابة المالية مصر في موقع رائد في سوق الكربون في إفريقيا. إن هذه السوق المنظمة لا تشكل أهمية محورية لتحقيق أهداف مصر المناخية فحسب، بل إنها تعمل أيضًا كنموذج يحتذى به من قبل الدول النامية الأخرى التي تهدف إلى تسخير قوة شهادات خفض انبعاثات الكربون لتحقيق النمو المستدام. ومن ثم، تلعب شهادات الكربون دورًا مزدوجًا في كل من: دعم جهود الحد من انبعاثات الكربون على المستوى العالمي، وأيضًا دفع التنمية المستدامة في مصر. ومع نضوج السوق، من المتوقع أن تلعب سوق الكربون دورًا أكبر في زيادة تمويل المناخ، ودعم تنفيذ استراتيجية العمل المناخي في مصر